مجلة الإحياء، المجلد: 18، العدد: 21، جوان 2018، ص - ص: 485 – 494
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

مساهمة الاستثمار البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي

Contribution of human investment to economic development from an Islamic perspective

د/ عبد الكامل خالدي[1]– د/ جمال الدين يخلف
جامعة باتنة1
kamel2007_5@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018/06/02 تاريخ القبول: 2018/06/07

الملخص:
إن جوهر التنمية الاقتصادية في الإسلام هو تنمية الإنسان في حد ذاته وليس مجرد التوسع في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الرفاهية الاقتصادية، لذا نجد أن في عهد الدولة الإسلامية تم تحقيق أعلى معدلات من الحياة الطيبة بمعايير عصرنا الحالي، حيث تم منع كل نشاط اقتصادي يتنافى مع مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة كالربا والاحتكار والغش وغير ذلك.
الكلمات المفتاحية: الرفاهية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، الشريعة الإسلامية، الحياة الطيبة، الدخل الحقيقي، رأس المال البشري.

Abstract:
The essence of the economical development in Islam is the development of the human being in itself and not just the expansion of economical activities in order to achieve economic well-being, so we find that in the era of the Islamic state, the highest rates of good life have been achieved by the standards of our time, where every economic activity that is incompatible

[1] – المؤلف المراسل.

with the the five purposes of the Islamic law (Sharia) such as usury, monopoly, fraud, and so on , has been banned.

Key words: Economic prosperity, economic development, Islamic law, good life, real income, human capital

مقدمة الدراسة:

تعد التنمية الاقتصادية من بين المواضيع التي تحتل أهمية كبيرة في الوقت الحالي، وذلك نظراً للدور الذي تقوم به في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل الحقيقي وتحسين نوعية حياة الأفراد، فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى عملية نقل الدولة من وضعيتها الحالية إلى وضعية التقدم والرقي، ولكي يتحقق هذا الهدف لابد من الاستثمار في العنصر البشري فهو سر نهضة الدولة وتقدمها.

وقد خلصت إحدى الدراسات والتي شملت 192 بلدا إلى أن رأس المال البشري يساهم بما لا يقل عن 64% من أداء النمو وفي المقابل يساهم رأس المال المادي -الآلات والمباني والبنى الأساسية - بنسبة 16% من النمو ويساهم رأس المال الطبيعي بالنسبة المتبقية.[1]

وإذا جئنا إلى قضية التنمية الاقتصادية في الإسلام نجد أن الشريعة الإسلامية قد وضعت عدة ركائز للإنسان كي تتحقق له الرفاهية الاقتصادية، فعندما طبقت في عهد الدولة الإسلامية عاش المسلمون في أعلى معدلات من الحياة الطيبة بمعايير عصرنا الحالي، وعند التدبر في واقع تلك التنمية نجد أنها مبنية على أساس إعداد الفرد الصالح في المجتمع لأن صلاح المجتمع من صلاح أفرادِه.

ومن خلال ما سبق ذكره سنحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يساهم الاستثمار في العنصر البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي؟

وذلك من خلال محاور البحث الآتية:

المحور الأول: الإطار العام للتنمية الاقتصادية؛

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الإسلام؛

المحور الثالث: تحقيق التنمية الاقتصادية في الإسلام من خلال تنمية العنصر البشري.

المحور الأول: الإطار العام للتنمية الاقتصادية

في هذا المحور سيتم التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول التنمية الاقتصادية إضافة إلى الفرق بينها وبين الأنواع الأخرى من التنمية.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

ظهرت مفاهيم التنمية الاقتصادية منذ صدور أول كتاب في الاقتصاد لآدم سميث وباقي تلاميذه من المدرسة الكلاسيكية ثم جاءت من النظريات هارود دومار HAROD-DOMAR، شمبيترSHUMPETER وردان RODAN وتم نشر مقال بعنوان:

" developpment with unlimited supply of labour" أي "التنمية عن طريق عرض غير محدود من اليد العاملة" والذي يعود للاقتصادي ارتر لويس LEWIS سنة 1954 والذي وضح من خلاله أول نموذج تنمية اقتصادية مبني على حركة اليد العاملة.[2]

وقد قدم الباحثون عدة تعاريف لمصطلح التنمية الاقتصادية فحسب **محمد عبد العزيز عجيمة** فالتنمية الاقتصادية هي: "العملية التي تسمح بمرور بلد من وضعية معينة من التخلف إلى وضعية التقدم"[3]

أما **تركماني عبد الله** فيعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب"[4]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين مصطلح التنمية الاقتصادية ومصطلح النمو الاقتصادي ويمكن توضيح ذلك من خلال تعريف المصطلحين كما يلي:[5]

- النمو الاقتصادي: هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

- التنمية الاقتصادية: هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي فهي تضم مفاهيم التنمية:

* تحسين نوعية حياة السكان، وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا؛
* تحسين المهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات؛
* تحسين الحقوق المدنية والحريات.

ثانياً: الفرق بين التنمية الاقتصادية والأنواع الأخرى من التنمية:

لقد طرح المفكرون عدة أشكال للتنمية ولعل أبرزها التنمية المستدامة والتي تعتبر أعم وأشمل من التنمية الاقتصادية، كما تم طرح نوع آخر من التنمية وهو التنمية الريفية والتي هي جزء من التنمية الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك من خلال التطرق إلى هذين النوعين كما يلي:

I) التنمية الريفية: وهي العملية التي تؤدي إلى نقل الأرياف إلى وضعية أحسن ولهذا النوع من التنمية أهمية بالغة نظراً للإعتبارات التالية:[6]

1- أن أغلب سكان العالم خاصة في الدول النامية يعيشون في الريف فنجد على سبيل المثال أن متوسط نسبة سكان الريف في الوطن العربي باستثناء الكويت تبلغ نحو 60-85 في المائة من جملة السكان؛

2- أوضحت الدراسات الإحصائية التي أجريت في أفريقيا وآسيا أن ما بين 75% و85% من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتهنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات؛

3- أن نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين 45-75% وخاصة في الدول العربية؛

4- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال وقصور الاستثمار في الموارد البشرية في الريف؛

5- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر (النزوح الريفي)؛

6- أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ 4-6 مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف كما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة؛

7- ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الريف، فمثلاً تبلغ نسبة الأمية في الوطن العربي 72.6% من جملة عدد السكان ومعظم هؤلاء الأميين من سكان الريف؛

8- أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولي حول إستراتيجية التنمية الريفية إلى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر كلى ومعناه أن يبلغ دخل الفرد سنوياً ما يعادل 50 دولاراً أمريكياً فأقل وفقر نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى

القومي وبناء على التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول النامية التي يزيد عدد سكانها على المليون يوضح أن ما يقرب من85% من الذين يعانون من الفقر الكلى يعيشون في مناطق ريفية؛

9- ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدراتهم في إحداث تنمية لتطوير الريف؛

II) التنمية المستدامة:

وتعرف بأنها عبارة عن إدارة الموارد المتاحة بما يؤمن حاجة الأجيال القادمة كماً ونوعاً من تلك الموارد ويتضمن ذلك تحقيق نوعية من البيئة مقبولة للمجتمع من خلال السيطرة على التلوث البيئي. وبعبارة أخرى تحقيق الموازنة بين النمو والمحافظة على الموارد بما يؤمن حاجة الأجيال القادمة من هذه الموارد، وهذا يعني أن تدفق الأنشطة الاقتصادية يجب أن يَراعى فيه البيئة الطبيعية.[7]

وتهدف التنمية المستدامة إلى إحداث تغيرات جوهرية في المجتمع دون التأثير السلبي على البيئة ومن ذلك يمكن ذكر ما يلي:[8]

أ- زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة، حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستدامة يَكمُن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة، فكلما توفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكبر توفرت إمكانية تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.

ب- تحسين مستوى المعيشة:

يعتبر تحسين مستوى المعيشة من الأهداف المهمة التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها، كما أن زيادة الدخل الوطني لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أمرا صعبا، كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحويل معظم الزيادة إلى فئة معينة من الأفراد، وعليه يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية، وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني، ومنه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الأفراد عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وفي هذا السياق يجب العمل على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد

الحالية والمستقبلية، وتحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل، وكذا التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات.

ج - تقليص التفاوت في المداخيل والثروات:

ويندرج هذا ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية المستدامة، وفي هذا المجال تعاني الدول المتخلفة فوارق كبيرة في توزيع الدخول حيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة ونصيب متواضع من الدخل الوطني، بينما تملك فئة صغيرة جزءا كبيرا من الثروة و نصيب عالي من الدخل.

د- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:

إن تحسين نوعية حياة الإنسان لا يجب أن يكون على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك يجب البحث عن موارد بديلة حتى تبقى الموارد الطبيعية لفترة زمنية طويلة كما يجب أن لا تطرح النفايات بكميات تَعجز البيئة عن امتصاصها.

ه- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

يجب أن توظف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية الحياة مع العمل على إيجاد الحلول للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الإسلام

على الرغم من حداثة مصطلح (التنمية الاقتصادية) إلا أن محتواها ليس بجديد على الإسلام والمسلمين، فقد وضعت الشريعة الإسلامية عدة ركائز للإنسان كي تتحقق له الرفاهية الاقتصادية ويمكن معرفة وإثبات النظرة الإسلامية للتنمية الاقتصادية من خلال العناصر التالية:

1- الرفاهية الاقتصادية في عهد الدولة الإسلامية:

إن التدبر في النظام الاقتصادي الإسلامي يقودنا إلى معرفة حتمية وهي أن التوجه الإنمائي في هذا النظام سمة أساسية مرتبطة بفكره وواقعه، فعندما طُبق في عهد الرعيل الأول حَققَ أعلى معدلات من الحياة الطيبة بمعايير عصرنا، ليقدم منهجًا للتنمية حيث يُعتبر الإنسان وفقًا لهذا المنهج أهم وأسمى ما في الأرض.[9]

2- العدل والمساواة في توزيع الثروات[10]: وفي ذلك يقول المولى عز وجل:﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾ (الأنعام: 141)، وفي قوله تعالى: ﴿وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا﴾ (الإسراء: 26) وقوله تعالى: ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾ (طه: 81)، وقوله تعالى: ﴿كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ (البقرة: 60)، وفي الحديث الشريف: "من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له" (سنن أبي داود).

3- تطهير المجتمع من الأنشطة الاقتصادية الضارة: فالشريعة منعت كل نشاط اقتصادي يعيق القيم والمثل التي يتبناها الإسلام كالربا والاحتكار والغش وأكل أموال الناس بالباطل وغيرها من المعاملات الغير شرعية. كذلك وضعت الشريعة مبدأ ولاية ولي الأمر على النشاط الاقتصادي العام وتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحمايتها، وتقييد الحرية الفردية لصالح الجماعة[11].

المحور الثالث: تحقيق التنمية الاقتصادية في الإسلام من خلال تنمية العنصر البشري

إن جوهر التنمية الاقتصادية في الإسلام هو التركيز على تنمية العنصر البشري وليس مجرد التوسع في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الرفاهية الاقتصادية ويمكن إثبات ذلك من خلال العناصر التالية:

1- صلاح الدولة اقتصاديا من صلاح قاطنيها:

لقد يسر الله تعالى للإنسان سبل العيش الطيب وربط ذلك بالسعي والأخذ بالأسباب مع الإيمان بالله وتقواه فقال تعالى: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور﴾ (الملك: 15)، ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ (الأعراف: 96)، وقد شهد تاريخ المسلمين أمة مسلمة ذات قوة في الاقتصاد، وازدهار في المعرفة، ورحب في المعيشة حتى فاضت بيوت المال بالأموال ولم يجد الخلفاء من الفقراء من يعطوه فزوجوا الشباب وعتقوا العبيد والإماء.

وقد خلصت إحدى الدراسات والتي شملت 192 بلدا إلى أن رأس المال البشري يساهم بما لا يقل عن 64% من أداء النمو وفي المقابل يساهم رأس المال

المادي -الآلات والمباني والبنى الأساسية - بنسبة 16% من النمو ويساهم رأس المال الطبيعي بالنسبة المتبقية[12].

2- الاقتصاد في حياة المسلم:

يعد مبدأ الاعتدال والوسطية أحد المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها سلوك الإنسان المسلم وذلك استجابة لقوله عز وجل: ﴿والذين إذ أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾ (الفرقان: 67)، وكذلك قوله تعالى:﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ (الإسراء: 29).

وفي الحديث الشريف: "ما خاب ولا ندم من استشار ولا عال من اقتصد" (الألباني الأحاديث الضعيفة)، وفي حديث ثانٍ يقول الرسول ﷺ: "يا عائشة إن أردت اللحوق بي فليكفك من الدنيا كزاد راكب وإياك ومجالسة الأغنياء ولا تستخلفي ثوبا حتى ترقعيه" (سنن الإمام الترمذي)، وفي حديث ثالث: "طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية" (سنن ابن ماجة).

وقد أمر الإسلام بإشباع الحاجات من الموارد دون إسراف أو تبذير وفي ذلك يقول الله عز وجل:﴿وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾ (الأنعام: 141)، وقوله تعالى: ﴿**يا** بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾ (الأعراف: 31) [13].

3- الإرشاد إلى طريق التنمية الحقيقية:

إن الإسلام يريد من خلال عملية التنمية توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل إنسان، قال تعالى: ﴿من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾ (النحل: 97)، حياة تسمو بالروح والجسد ويسودها روح الإخاء والتكافل والمودة والرحمة، وترفرف عليها مظلة الأمن والعدل والحرية وتخلو من شبح الجوع والخوف والكراهية وتراعي العدالة في توزيع الثروة حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم[14].

4- الاعتناء بالتربية الإسلامية لأفراد المجتمع:

دعت الشريعة الإسلامية إلى إعداد العنصر البشري بالقيم والمثل والأخلاق الحميدة عن طريق تربيته تربية إسلامية صحيحة وتعريفه أن كسب المال يتم بالحلال، وأن يوجه جهده للإنتاج الطيبات[15].

الخاتمة:

يمكن القول في نهاية هذا البحث أنه إذا كان محور التنمية الاقتصادية هو تحقيق احتياجات الفرد فإن هذا الفرد هو الأساس في بناء هذه التنمية، لذا نجد أن التنمية الاقتصادية في الإسلام تركز على إصلاح الفرد لأن في صلاحهِ تحقيق للرفاهية الاقتصادية وعليه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1- عندما طبقت الشريعة الإسلامية في عهد الدولة الإسلامية عاش المسلمون في أعلى معدلات من الحياة الطيبة بمعايير عصرنا الحالي، قال تعالى: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ (الأعراف: 96).

2- التنمية الحقيقية هي الحياة الطيبة الكريمة والتي تأتي من خلال العمل الصالح مع الإيمان، قال تعالى: ﴿من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾ (النحل: 97).

3- أمرت الشريعة الإسلامية الفرد بإشباع حاجاته من الموارد دون إسراف أو تبذير وفي ذلك يقول الله عز وجل: ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾ (الأعراف: 31) وكذلك قوله تعالى: ﴿والذين إذ أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾ (الفرقان: 67).

4- جاء الإسلام بالعدل والمساواة في توزيع الثروات وفي ذلك يقول المولى عز وجل:(كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) (الأنعام الآية 141)، وفي قوله تعالى: ﴿وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا﴾ (الإسراء: 26).

5- منعت الشريعة الإسلامية كل نشاط اقتصادي يعيق القيم والمثل التي يتبناها الإسلام كالربا والاحتكار والغش وأكل أموال الناس بالباطل وغيرها من المعاملات المالية الغير شرعية.

الهوامش:

[1]- أشرف محمد دوابه: التنمية البشرية من منظور إسلامي، الملتقى الدولي الثالث واقع التنمية البشري في اقتصاديات البلدان الإسلامية، جامعة الجزائر، 27/26 نوفمبر 2007، ص 01.

[2]- دربال عبد القادر وسمير جلطي: الهجرة الدولية، البطالة والتنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص2.

[3]- محمد عبد العزيز عجيمة: التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص51.

[4]- تركماني عبد الله: التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس، 2006.

[5]- يحي سعيدي وصورية شنبي: نظريات التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص 7.

[6]- ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص53.

[7]- رسلي جميل قدو وأحمد محمد مشعل: دور المعرفة في التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي اقتصاديات البيئة والعولمة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 20-23 أفريل 2009، ص01.

[8]- ناصر مراد: "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر، ص ص 110-111.

[9]- عبد الحميد الغزالي: المنهج الإسلامي في التنمية، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، www.isegs.com/forum/archive/index.../t-2932.htm...
تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2013/10/29.

[10]- يحيى سعيدي وصورية شنبي: مرجع سابق، ص 18.

[11]- حسن محمد ماشا: التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، ص 12.

[12]- أشرف محمد دوابه: مرجع سابق، ص، ص 01-08.

[13]- يحي سعيدي وصورية شنبي: مرجع سابق، ص 18.

[14]- أشرف محمد دوابه: مرجع سابق، ص، ص 05-06.

[15]- حسن محمد ماشا: مرجع سابق، ص 16.